تحليل العلاقة بين النفقات العسكرية والتضخم في العراق للمدة (1999-2015)

أ.م.د. صباح صابر محمد خوشناو

قسم الإقتصاد/ كلية الإدارة والإقتصاد/ جامعة صلاح الدين – أربيل

The relationship between military expenditures and inflation analysis In Iraq for the period (2015-1999)

sabah_khoshnaw@yahoo.com
sabah.mohammed@su.edu.krd

المستخلص

إن أهمية النفقات العسكرية باتت تمثل عبئاً إقتصادياً متزايداً على الموازنة العامة في دول كثيرة إلا أن البحث عن آثارها يحيط به صعوبات جمة أبرزها أن النفقة تخرج في كثير من الأحيان عن النطاق الإقتصادي لتستقر في المجال السياسي والإستراتيجي مما يعني أن التحكم بها أمراً صعباً ولذلك فإن على الدولة أن تكون في غاية الحذر لما تسببه هذه الآثار من أخطار أقتصادية يجب تلافيها. لا شك إن النفقات العسكرية هي إحدى القنوات التي تشارك في تنامي الضغوط التضخمية وإن حجم هذه المشاركة يعتمد بصورةٍ رئيسية على الثقل النسبي لحجم النفقات العسكرية في الناتج المحلي الإجمالي، فهذا الثقل هو الذي يحدد البعد المحوري للعلاقة القائمة بين النفقات العسكرية والمستوى العام للأسعار. فكلما كان هذا الثقل كبيراً، يؤدي التغير الذي يحدث فيه الى إحداث إنعكاسات محسوسة في مختلف أنواع المتغيرات الإقتصادية الكلية ومن ضمنها المستوى العام للأسعار. ويؤثر النفقات العسكرية بشكل إيجابي على المستوى العام للأسعار، أي أنها بزيادتها سيرفع من الأسعار والعكس صحيح، مما يعني أنه يسهم بصورةٍ أو بأخرى وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق ضغوط تضخمية الأمر الذي يتطلب الحد منه إذا ما أريد تخفيف هذه الضغوط.

Abstract

The importance of military expenditures has become a burden economically growing on the state budget in many countries, but that the search for the effects surrounded by great difficulties notably that alimony out often about the economic scale to settle in the political and strategic area, which means that their control is difficult, therefore, have State to be very careful of what caused these effects of the economic dangers must be avoided.

There is no doubt that military spending is one of the channels that are involved in the growing inflationary pressures, although the size of this depends mainly on the relative weight to the size of military expenditure in GDP, that gravity is determined by the axial dimension of the relationship between military expenditures and the general level of prices.

Whenever this was a great gravity, lead change in which it occurs to bring about repercussions felt in various types of economic variables, including the overall general level of prices.

Military expenditures and positively influence the general price level, ie it upwards will raise the prices, and vice versa, which means that it will contribute one way or another and in a manner directly or indirectly in the creation of inflationary pressures which requires reduce it if alleviate these pressures.

المقدمة

في ظل عدم الإستقرار السياسي تتجه الحكومات إلى زيادة الإنفاق العسكري لحماية مواردها وتأمين حدودها وصد أي عدوان موجه نحو أراضيها. ويحتل هذا الموضوع مكانة هامة في إقتصاديات الدول لما له من تأثير بالغ على عملية التنمية الإقتصادية وعلى متغيرات إقتصادية أخرى.

لقد كانت الطفرة الأقتصادية التي شهدها الأقتصاد العالمي في التسعينيات من القرن الماضي ثمرة مباشرة لانتهاء الحرب الباردة. إذ أن جزءاً أساسياً من الأموال التي كانت تنفق على سباق التسلح، أخذت تتوجَّه حينذاك نحو مشاريع تطوير البنى التحتية المادية والإجتماعية. غير أن تلك الحقبة الذهبية لم تدم طويلاً. فنهاية الحرب الباردة لم تجلب السلام النهائي للعالم، وسرعان ما إحتدمت التناقضات بين الدول، وإنتشرت النزاعات وتفاقمت الصراعات ووقعت الحروب، وتسارعت عجلة سباق التسلُّح، سواء بين الدول الكبرى، أم بين دول نامية وفقيرة ذات دخول منخفضة ومتوسطة، في آسيا وإفريقيا بالدرجة الأولى.

تعد ظاهرة العلاقة بين النفقات العسكرية و التضخم من أحد الظواهر التي إهتم بها دول العالم، نتيجة مطالبة الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة المتمثلة بإهتمام أكثر وتحقيق التقدم في مجالات التنمية البشرية، ويقابله تنافس البلدان في سباق التسلح وزيادة النفقات العسكرية. مما شكل عقبةً أمام مسيرة تحقيق أهداف التنمية البشرية في الدول النامية بصورةٍ عامة والعراق بصورةٍ خاصة.

يشكل النفقات العسكرية وآثارها على التضخم أهمية كبيرة في ظل التنمية الأقتصادية الشاملة في بلدان العالم. وذلك لعدة إعتبارات أبرزها التأثير السلبي للنفقات العسكرية في الأقتصاد بأعتبارها تحصل على موارد إقتصادية كبيرة وضخمة. بينما من الممكن أن يستخدم هذه الموارد قي تمويل مشاريع التنمية البشرية والأقتصادية، ومن هنا فإن الدول النامية ومنها العراق بسبب حروبها المتكررة فتعاني من زيادة نفقاتها العسكرية وبالتالي تعاني من إرتفاع في مستويات التضخم وبالتالي التأثير السلبي على الإقتصاد الوطني.

مشكلة البحث:– تكمن مشكلة البحث في أن الأقتصاد العراقي يعاني مشكلة ظاهرة تزايد النفقات العسكرية والذي أدى إلى أستنزاف في موارده الأقتصادية وبالتالي أنعكس سلباً على ظاهرة التضخم في العراق.

فرضية البحث:– يفترض البحث بأن للنفقات العسكرية تأثيرات سلبية على التضخم من خلال زيادته للطلب ثم زيادة عرض النقود وبالتالي خلق مزيد من الضغوط التضخمية في العراق.

هدف البحث:– يهدف البحث الى تحليل العلاقة بين النفقات العسكرية والتضخم في العراق للمدة (1999-2015).

أهمية البحث:– تأتي أهمية البحث في تحليل ظاهرة تزايد النفقات العسكرية وتوضيح إنعكاساتها على التضخم في العراق، فضلاً عن ذلك فأن زيادة النفقات العسكرية تؤثر بشكل سلبي على مجالات القطاعات غير العسكرية وتخلق أزمات مالية شديدة للعراق ويلتهم الأيرادات النفطية ويمنع العراق من إحداث نقلة نوعية في كافة مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

منهجية البحث:– يعتمد هذا البحث على أسلوب التحليل الأقتصادي المقارن والتحليل القياسي لأجل معرفة العلاقة بين النفقات العسكرية والتضخم في العراق.

هيكلية البحث:- لغرض تحقيق هدف البحث، فقد تم تقسيم هذا البحث الى ثلاثة مباحث وكالتالي:-

المبحث الأول:- التعريف بالنفقات العسكرية(المفهوم، الدوافع، المحددات، الآثار).

المبحث الثاني:- تحليل العلاقة بين النفقات العسكرية والتضخم.

المبحث الثالث:- تحليل أثر النفقات العسكرية في التوجهات الإقتصادية في العراق.

المبحث الأول

التعريف بالنفقات العسكرية(المفهوم، الدوافع، المحددات، الآثار).

المطلب الأول:- مفهوم النفقات العسكرية.

تعد النفقات العسكرية من إحدى المسميات التي تطلق على النفقات الأمنية أو ميزانية القوات المسلحة أو النفقات الدفاعية وتتضمن النفقات على الجيش ومؤسساته ومؤسسات الأمن العام من أجور ورواتب وأصول وأسلحة وتدريب(سمحان وآخرون، 2010، 135)، وتختلف هذه المسميات بحسب إختلاف الفلسفة السياسية للدولة، وتحرص كل بلد من البلدان على تخصيص الميزانية التي تراها مناسبة لقواتها المسلحة وبحسب ما تراه لتحقيق أمنها القومي ومجابهة التهديدات الخارجية المحيطة بها.(هلال، 2015،2). وإن مهمة الدفاع ترمي الى تحقيق منفعة عامة، تتمثل فيما تخلقه هذه النفقات من شعور المواطنين بالأمن والطمأنينة، وهما غير خاضعين للقياس الكمي والنقدي، وتهيء الظروف المناسبة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية . (الناصر، 2005، 45)(عبدالله، 2009، 93). وتشكل النفقات العسكرية أكبر بنود النفقات العامة في الموازنات العامة للدول في العصر الحديث .(ذنيبات، 2003، 103) ويرجع ذلك الى التقدم التكنلوجي السريع في هذا المجال مما يدفع الدولة لإنفاق مبالغ طائلة لمدها بأحدث الأساليب والمخترعات العسكرية بهدف حماية منشآتها ومواطنيها من خطر الغزو الخارجي(ناشد، 2008،70). وقد إهتم الفكر الأقتصادي بموضوع النفقات العسكرية لسببين أساسيين وهما(الفارس، 1993، 31):-

أولاً:- كيفية إيجاد نظام أو إستراتيجية لتمويل المؤسسة العسكرية في أثناء السلم والحرب بالأسلوب التي تحقق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتقليل عبء مزاحمة النفقات العسكرية وحصولها على النسبة الأكبر من التخصيصات المالية مقارنةً بالقطاعات الأخرى المدنية.

ثانياً:- تحقيق أفضل المردودات من خلال إستخدام الموازنة الضرورية بأقل الآثار الإقتصادية والإجتماعية السلبية للنفقات العسكرية.

هناط تعريفات مختلفة لمفهوم الإنفاق العسكري. بعضها يتناوله من منظور ضيِّق حيث يختصره بتلك «الموارد المكرَّسة للدفاع في الموازنة العامة للدولة»، وبأنه «جزء من الإنفاق العام للدولة، تقوم به من أجل الدفاع عن نفسها في حالة تعرُّضها لخطر خارجي، أو لمواجهة خطر واقع عليها فعلاً، أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية»(كداوي،2000، 38-39). هذا التعريف لا يأخذ في الحسبان مختلف أوجه الإنفاق المرتبط بالأغراض العسكرية، وإنما يركز فحسب على الإنفاق الوارد في الموازنة العامة للدولة. كما أنه لا يتضمَّن الأنشطة المدنيَّة التي تقع ضمن موازنة الدفاع، كمشاريع الأبنية الأساسية وأعمال الإغاثة. وإذا ما أخذ بهذا المفهوم للإنفاق

العسكري فإنه سيكون مضللاً ولا يعبر عن حقيقة هذا الإنفاق، لأنه سيكون في الغالب أدنى مما هو في الواقع، وسيجعل مقارنته مع الإنفاق العسكري في الدول الأخرى غير دقيقة.

وعلى العكس من هذا التعريف الضيِّق للإنفاق العسكري يتناول البعض هذا المفهوم بمنظور أوسع، فيعتبر أنه يضم كلاً من البنود الآتية (كداوي، 2000،39):-

1- النفقات الكلية لوزارة الدفاع للأغراض العسكرية.

2- النفقات التي تدعم بشكل مباشر البرامج الدفاعية، بصرف النظر عن الإدارة التي تقوم بها.

3- نفقات البرامج الأخرى المبرَّرة على أرضية الأمن القومي.

4- المدفوعات كلها للحروب السابقة أو البرامج العسكرية السابقةغير أن التعريف الأوسع والأكثر شمولية للإنفاق العسكري هو ذلك الذي يستخدمه معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (sipri)، حيث يرى أن الإنفاق العسكري «يتضمَّن الإنفاق على الجهات الفاعلة والأنشطة الآتية:

1- القوات المسلحة، بما فيها قوات حفظ السلام.

2- وزارات الدفاع وهيئات حكومية أخرى مشتركة في مشاريع دفاعية

3- القوات شبه العسكرية، عندما يُحسب أنها مدرَّبة ومجهَّزة لعمليات عسكرية.

4- الأنشطة العسكرية في الفضاء. وهو يشمل جميع الإنفاق الجاري والرأسمالي على (التسلح ونزع السلاح والأمن الدوليين، الكتاب السنوي 2009 (الطبعة العربية)، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي sipri، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 307-308):-

أ- الأفراد العسكريين والمدنيين، بما في ذلك رواتب تقاعد العسكريين والخدمات الإجتماعية للأفراد.

ب- العمليات والصيانة.

ج- المشتريات.

د- البحث والتطوير العسكريين

هـ- المساعدة العسكرية (في الإنفاق العسكري للبلد المانح).

أما المستثنى من الإنفاق فهو الدفاع المدني والإنفاق الحالي على أنشطة عسكرية سابقة، مثل الإعانات المخصَّصة لمحاربين قدامى، ولإجراءات تسريح من الخدمة، وتبديل أسلحة وتدميرها.

ويعرف صندوق النقد الدولي النفقات العسكرية بأنها الإنفاق الكلي سواء ما يدرج في بند الدفاع، أو في بنود أخرى والمخصصة للمحافظة على القوة العسكرية بما في ذلك المشتريات العسكرية من الذخيرة والمعدات فضلاً عن المخصص للإنشاءات العسكرية، والتعبئة والتدريب، والتجهيز والإنتقال والغذاء والكساء وإسكان العسكريين فضلاَ عن العلاج وخدمات أخرى(عبدالله، 2016،87)، بالإضافة الى ذلك فإنها تضم النفقات الإستثمارية المخصصة لتوفير السكن لأسر العسكريين والإنفاق عل المدارس العسكرية ونفقات البحوث والتطور التي تخدم أساساً أهداف الدفاع.(كداوي،2000، 38-39).

لقد إزدادت النفقات العسكرية بسبب الحرب وأعتبر أمراً تواترت الكتابات المالية على الإشارة إليه، فإن نشوء فكرة ((السلم المسلح)) يعد عاملاً لا يقل في خطورة آثاره عن حالة الحرب نظراً لإستمراره لآماد زمنية طويلة، ويعزى منشأ هذه الظاهرة، الى تكرار الحروب بين البلدان وفشل المحاولات المستمرة لحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية فيما بينها، ولهذا فقد تسابقت كثير من البلدان في مضمار التسلح في غير حالات الحرب(السلم) إعتقاداً منها في أن

التسلح المستمر يقضي على الحرب وويلاتها، فلا تقدم بلد على شن حرب جديدة إلا بعد إمعان النظر في قوته الخاصة وقوة أعدائه. وهكذا فقد ترتب على نشوء حالة ((السلم المسلح)) وظهور الأسلحة الجديدة المتطورة التي تتطلب إنفاقاً مستمراً، وأحتفاظ البلدان بجيوش جرارة في ظل هذه الحالة، أن أزدادت النفقات العامة في أغلب البلدان زيادة فاحشة، ورصدت في الموازنات العامة لهم مبالغ كبيرة من أجل تمويل نفقات هذا ((السلم المسلح)).(حشيش، 1992، 102-103).

يستعير دعاة النظرية الكينزية مسألة تدخل الدولة، ولكن هذه المرة في أستخدام الإنفاق العسكري كوسيلة من وسائل حفز النمو الأقتصادي، على حد رأيهم. فعلى عكس الأعتقاد السائد بأن أعباء الإنفاق الهائل على الحربين في العراق وأفغانستان كانت من بين الأسباب التي ساهمت في دخول الأقتصاد الأميركي أزمة الرهن العقاري، يعتقد هؤلاء بأن الإنفاق العسكري ساهم في الحد من تداعيات هذه الأزمة. فتقول جانيت إيلين، رئيسة دائرة الأحتياط الفيدرالي في سان فرنسيسكو، في كلمة ألقتها في 6 شباط/فبراير من العام 2008، أستطاعت النفقات العسكرية «ولو جزئياً التخفيف» من الأنهيار في السوق العقارية. ويشير الأقتصادي الأميركي نوريل روبين أيضاً، في معرض تقويمه أداء الأقتصاد الأميركي في نهاية العام 2006، إلى أن «النفقات الحكومية ارتفعت بنسبة 3.7 % بالدرجة الأولى، بفضل الزيادة السخيَّة في النفقات الدفاعية التي بلغت 11.9 %».(دياب، 8،2011).

ويعتبر دعاة الكينزية أن الإنفاق العسكري يمكن أن يؤدي دور مخفِّف الصدمات والأداة التي تمتص تداعيات الأزمات، وبذلك فإنه يشكل «الملاذ الآمن» للمستثمرين خلال الأزمات المالية والإقتصادية. ويقدِّمون مثالاً على ذلك ما حصل خلال الأزمة المالية العالمية الراهنة، التي أحدثت إنكماشاً أقتصادياً على المستوى العالمي، وقادت إلى خسائر كبيرة في العديد من القطاعات الصناعية (كصناعة السيارات، على سبيل المثال)، متحوِّلة إلى أزمة اقتصادية عالمية بعد إنتقالها من الأقتصاد الوهمي إلى الأقتصاد الحقيقي. فقد بقي قطاع صناعة الأسلحة في منأى من تداعيات هذه الأزمة، وظل محافظاً على إنتاجيته وعلى القوى العاملة فيه وعلى قدراتها الشرائية، الأمر الذي خفَّف إلى حد كبير من تداعيات الأزمة. (دياب، 9،2011).

المطلب الثاني:- الأسباب الأقتصادية للنفقات العسكرية.

إن أهمية النفقات العسكرية باتت تمثل عبئاً أقتصادياً متزايداً على الموازنة العامة في بلدان كثيرة إلا أن البحث عن آثارها يحيط به صعوبات جمة أبرزها أن النفقة تخرج في كثير من الأحيان عن النطاق الإقتصادي لتستقر في المجال السياسي والإستراتيجي مما يعني أن التحكم بها أمراً صعباً ولذلك فإن على الدولة أن تكون في غاية الحذر لما تسببه هذه الآثار من أخطار إقتصادية يجب تلافيها.(ذنيبات، 2003، 110).

هناك العديد من الأسباب الأقتصادية التي تؤدي إلى زيادة النفقات العسكرية من أهمها (Bagby,1983,9-12)(دياب، 2011، 2):-

أولاً:- حماية الأقتصاد القومي بصورةٍ عامة وما تتمتع به البلد من موقع إستراتيجي وثروات طبيعية ذات طابع إستراتيجي.

ثانياً:- حماية البنية الأرتكازية والهياكل الأرتكازية الصناعية لأنها الحلقة التقنية المتقدمة التي تعتبر من الحلقات المهمة لتنفيذ مستلزمات التنمية الإقتصادية.

ثالثاً:- تخفيف الضغط السياسي الناتج عن العقبات الأقتصادية التي تواجهها البلد إذ تجد اللجوء الى زيادة التسلح كماً ونوعاً وتعزيز قدرتها العسكرية إشعاراً بالرد على ذلك فطالما إستخدمت وسيلة المعونات العسكرية في بعض الأحيان أداة للضغط السياسي.

رابعاً:- دافع التفوق والتأثير الأقتصادي الذي يعضد بزيادة نسبة التسلح كضرورة دفاعية.

خامساً:- التلميح بإستخدام القوة العسكرية لمواجهة الضغوطات الإقتصادية التي قد تتعرض لها من قبل بلد أو بلدان عدة.

سادساً:- إستخدام القوة المسلحة لأجل السيطرة على مصادر الطاقة أو الموارد الطبيعية مثل النفط والمياه، أو الأستيلاء على منطقة معينة أو إقليم يمتلك الميزة النسبية في الموارد الطبيعية.

سابعاً:- توافر الموارد الأقتصادية، فكلما كانت الدولة غنية بالموارد الأقتصادية، كانت أكثر قدرة من غيرها على الإنفاق على الأغراض العسكرية، والعكس صحيح.

ثامناً:- مستوى التنمية الإقتصادية، والذي يُعبر عنه عادة بالتغيُّرات في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني. حيث أن مستوى التنمية الأقتصادية يؤدي دوراً مؤثراً في تحديد مستويات الإنفاق العسكري. فمع تزايد وتائر النمو قد يميل الإنفاق العسكري إلى الأرتفاع.

تاسعاً:- الصرف الأجنبي، فتوافر الصرف الأجنبي يمكن أن يساعد الدولة على تلبية حاجاتها من المعدات العسكرية المتطورة، ما يدفع النفقات العسكرية إلى الإرتفاع، والعكس صحيح.

عاشراً:- التصنيع العسكري، أي مدى وجود صناعة عسكرية محلية. ففي الدول التي تتوافر فيها صناعات عسكرية، تجد المؤسسة العسكرية نفسها تحت ضغط ضمان طلب مستمر كافٍ على إنتاج هذه الصناعات، الأمر الذي يجعل الإنفاق العسكري عند مستويات مرتفعة.

لا شك أن زيادة النفقات العسكرية يرافقه تدهور في الخدمات الأجتماعية التي تقدم لسكان الدولة، لأن النفقات العسكرية تعتمد على خيارات عدة أهمها(هلال،2015 ، 3-4) (الفارس، 1993، 296):-

أولاً:- تقليل نفقات الصحة والتعليم فضلاً عن تخفيض الإعانات الإجتماعية وهو ما يحمل الفقراء عبئاً عسكرياً أكبر من بقية الفئات الإجتماعية.

ثانياً:- تقليل النفقات الرأسمالية لغرض تقليل معدل النمو الأقتصادي والأستثماري وما لذلك من آثار سلبية على الصحة والتعليم وعلى مستوى التنمية الإجتماعية وتوقيف أغلب المشاريع التنموية.

ثالثاً:- زيادة حجم الميزانية ويعمل على تقليل حجم الأستهلاك الخاص إذا كان التمويل من خلال زيادة أسعار ومن ثم حصيلة الضرائب، وبالتالي يؤدي إلى تفاقم الإتجاهات التضخمية وإرتفاع مستوى أسعار السلع، حينما يكون التمويل عن طريق زيادة العجز.

من الملاحظ أن في السنوات السابقة تزايد حجم النفقات العسكرية بصورةٍ كبيرة جداً، وإختلفت الأسباب إلى أدت الى تلك الزيادة في البلدان المتقدمة عنها في البلدان النامية حديثة الإستقلال، ففي البلدان المتقدمة نجد أن النفقات العسكرية أزداد فيها نتيجة تغير الأهداف الأمنية لها، فكثرت القواعد العسكرية لها خارج بلادها، فضلاً عن أرتباطها بأحلاف عسكرية مع بلدانٍ أخرى (علام، 2012، 60-61).أما بالنسبة للبدان النامية فالأسباب عديدة أهمها إنشاء الجيوش اللازمة للدفاع عن البلد، فضلاً عن التقدم الفني في المعدات الحربية من خلال زيادة تكلفة تجهيز الجيوش بالمعدات الحديثة والتدريب عليها، فضلاً عن زيادة حدة التوتر الدولي، والمنازعات الإقليمية

والحروب. (الوادي، 2010، 115)(الوادي، عزام، 2007، 128). (خلف، 2008، 102-104). لاشك أن طبيعة البلدان تؤثر على توجيه النفقات العسكرية على حساب المشاريع التنموية مثل البلدان الأفريقية فأكثرها بسبب الصراعات يفوق إنفاقها العسكري على مشاريع التنمية الأقتصادية (دويدار، 2009، 90) (هلال، 2015، 4). فضلاً عن ذلك فإن العراق بسبب الحروب والصراعات والتهديدات والتوجه السياسي كان الإهتمام بالناحية العسكرية واضحاً على حساب النواحي الأخرى.

المطلب الثالث:- آثار النفقات العسكرية.

إن للنفقات العسكرية آثاراً سلبية وأخرى إيجابية ويمكن أن نلخصها بما يأتي:-

أولاً:- الآثار السلبية للنفقات العسكرية، وتتمثل هذه الآثار بما يلي (هلال، 2015، 6):-

1- أن زيادة النفقات العسكرية يؤدي إلى أرتفاع النفقات الحكومية لتلبية مستلزمات الدفاع المتعلقة بأستيراد الأسلحة والمعدات العسكرية وزيادة عدد أفراد القوات المسلحة مما يؤدي الى زيادة العبء على ميزانيتها.

2- تتفاقم الإتجاهات التضخمية من خلال زيادة الأسعار بسبب زيادة النفقات العسكرية وبالتالي أرتفاع حجم المديونية الخارجية وبالتالي حصول عجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، مما يؤدي الى تفاقم المشاكل الأقتصادية والأجتماعية والسياسية ومن ثم عدم أستقرارالبلد.

3- إن علاقة حجم النفقات العسكرية بالنمو الأقتصادي علاقة عكسية، لأن زيادة النفقات العسكرية تؤدي الى تحويل الموارد الأقتصادية الضرورية والتي تسهم في النمو الإقتصادي مثل القطاع التعليمي والصحي والتنمية الإجتماعية الى تقليل تخصيصاتها المالية، فضلاً عن ذلك فإن زيادة حجم النفقات العسكرية يؤدي الى تعطيل الكثير من المشاريع الأقتصادية التنموية.

4- تؤثر النفقات العسكرية بشكل سلبي على توظيف القوى العاملة ويزيد من نسبة البطالة بدليل أن لجنة أقتصادية من جامعة مشيكان خمنت بأن كل دولار يستثمر في صناعة السلاح يخلق (35) في حين أنه يمكن توظيف المبلغ في الصناعات المدنية الى خلق (150) ألف وظيفة في مهنة التدريس، ويرى الباحث الأمريكي (ماريون أندرسون) أن مليار دولار ينفق على صناعة الصواريخ يخلق (14) ألف وظيفة، فإذا وظفت في قطاع الصحة فإنها تخلق (48) ألف وظيفة (مرسي، 1990، 405).

ثانياً:- الآثار الإيجابية للنفقات العسكرية، وتتمثل في ما يلي:-

1- يؤدي زيادة النفقات العسكرية في الإستثمار الى تنشيط وتنمية الصناعات المحلية فضلاً عن توفير قاعدة جديدة للصناعات التكنلوجية المتقدمة، التي يمكن أن تؤدي في حالة إستخدامها في القطاعات المدنية إلى تطوير الإقتصاد الوطني، وهو مؤشر ملموس على تدخل الدولة بهدف زيادة الطلب الكلي الفعال من خلال النفقات العسكرية (الكينزية العسكرية). (هلال، 2015، 7).

2- يعمل زيادة النفقات العسكرية على تأسيس جيش وطني قوي ومتماسك للدفاع عن الدولة والمجتمع من الخطر الخارجي والداخلي، وهذا ما يحفز أفراد المجتمع ويرفع من معنوياتهم لزيادة عملية النمو الأقتصادي. (Looney,1988,57).

3- يلعب القطاع العسكري دوراً مهماً في إنشاء وبناء المطارات والجسور والطرق والموانيء والمستوصفات، والتي يمكن إستخدامها في القطاعات المدنية بعدما يضع الحرب أوزاره، وحتى قبل إنتهائها إذا ما زادت عن حاجة الإنتاج الوطني (حشيش، 2007، 115).

4- إن لزيادة النفاقات العسكرية مساهمة إيجابية في تطوير القطاع الصناعي العسكري، وبخاصةً في الدول المتقدمة وذلك من خلال توفير فرص العمل وتوظيف الطاقات وإستيعاب رؤوس الأموال والموارد البشرية غير المستغلة، بالإضافة الى مساهمتها بتطوير المهارات وزيادة الخبرات التنظيمية وزيادة حجم النفاقات على البحثوث والدراسات لغرض التطوير الذي يؤدي من شأنه رفع المستوى التكنلوجي وتجديد حلقات الأقتصاد القومي. (الفارس، 1993،239).

5- تولد آثاراً إيجابياً على الإنتاج القومي حين ترفع من مستوى التشغيل في القطاعات الإقتصادية المختلفة لمواجهة إحتياجات القوات المسلحة من غذاء وكساء ومأوى، وأدوات ومعدات. (عبد المجيد، 2014، 115)

6- تخلق تقدماً علمياً وتقنياً من خلال الإهتمام بالبحوث العلمية والتقنية، وتطوير فنون الإنتاج وأدواته. (عبدالمجيد، 2014، 115).

7- تقدم هائل في الأبحاث العلمية الذي كانت نتيجة ظهور الكثير من الأختراعات (الأكتشافت العلمية) التي أستخدمت في الإنتاج السلمي المدني والتي ساهمت كثيراً في تطوره السريع وخفضت نفقاته بصورةٍ ملحوظة مما زاد في إنتاجيته، وخير مثال على ذلك آثار النفقات العسكرية على أبحاث الفضاء وما ترتب عليها من إكتشافات علمية إستفاد منها الإنتاج غير العسكري، وبخاصةً ما فعلته الأقمار الإصتناعية من سهولة التواصل بين مختلف الشعوب وما وفرته من وسائل إتصال لم تكن موجودة من قبل مثل (الأنترنت، البريد الألكتروني.....الخ) وكا ما نتج عنه من تقصير للمسافات والتوفير في الوقت. (السويسي، 2005، 48).

المبحث الثاني

تحليل العلاقة بين النفقات العسكرية والتضخم.

لا شك أن زيادة النفقات العامة عن حجم معين يؤدي الى زيادة الطلب الفعال عن المستوى اللازم لتحقيق الأستخدام الكامل لعناصر الإنتاج، وهذا يعني زيادة الطلب الفعلي عن العرض الكلي مما يؤدي الى ظهور التضخم. هذا بالنسبة للبلدان المتقدمة أما بالنسبة للبدان النامية، فإن أقتصادياتها تتميز بجهود أو عدم مرونة عرض عوامل الإنتاج، بمعنى أن الزيادة في العرض لا تستجيب للزيادة في الطلب. ولذلك فإن زيادة النفقات العامة عن حجم معين لابد وأن يؤدي الى ظهور الضغوط التضخمية، حتى ولو كان الطلب الفعال أقل من المستوى الذي يسمح بتحقيق الإستخدام الكامل.(عبدالحميد، 2010، 241-242).

يرتبط طبيعة أثر النفقات العسكرية على المستوى العام للأسعار بحجم الجهاز الإنتاجي في دولةَ ما. عندما يكون الجهاز الإنتاجي مرتبط بالعلاقة بين العرض والطلب من جهة ومرتبط من جهةٍ أخرى بتوازن هذه العلاقة، فإن تأثير النفقات العسكرية على التضخم سيتأطر تأثيره على قوى التوازن، فالنفقات العسكرية هي أحد أشكال الطلب في الإقتصاد، فإذا كان في الأقتصاد طاقة إحتياطية تقدر أن تمتص الطلب الإضافي المتولد من النفقات العسكرية سيكون الضغط التضخمي أقل إحتمالاً.(Gerdesmeier, 2013,44-53).

أما إذا كان الأقتصاد يعاني من قصور في العرض، فإن النفقات العسكرية المتصاعدة سيفرض أثقال إضافية على الأقتصاد ويزيد من الإختناقات الموجودة في الإنتاج. فالضغوط التضخمية تكون أقل إحتمالاً في

الظهور في الإقتصاد المتباطيء وبطاقة فائضة، بينما هذه الضغوط عندما يكون الأقتصاد قد وصل مستوى الإستخدام الكامل.(Wald,1955,156).

تعمل النفقات العسكرية على تحويل جانب من موارد المجتمع من الإنتاج المدني الى الإنتاج العسكري، ويؤدي ذلك إلى زيادة نفقات الإنتاج المدني بسبب التنافس في طلب عناصر الإنتاج للأستخدامات المدنية والعسكرية. ويؤدي هذا التنافس الى خلق ضغوط تضخمية تتوقف حدتها على مستوى التشغيل في المجتمع. وقد تؤدي هذه الضغوط إلى أختلال ميزان المدفوعات بسبب ضعف القدرة على التصدير وأرتفاع الميل للأستيراد. كما أن هذه الضغوط تؤدي إلى إرتفاع أسعار خدمات عناصر الإنتاج بسبب إنخفاض عرض هذه العناصر نتيجة لتوظيفها في المجالات العسكرية. (عبد المجيد، 2014، 115).

لا شك أن أثر النفقات العسكرية على التضخم تستند من خلال علاقة مرونة الإنتاج بالطلب الكلي، فعندما تكون هذه المرونة صفراً والتي تعني عدم أستجابة الإنتاج للتغيرات في الطلب التي قد تحصل بسبب تزايد النفقات العسكرية (Faure,2013,111)، فالأسعار سترتفع بصيغة تضخمية حقيقية وبالمعدل نفسه الذي أتصفت بها النفقات العسكرية زيادة في الدخل النقدي، أي بنفس معدل نمو الدخل النقدي ، لأنه كما هو معروف أن الدخل النقدي (Y_m) فى حاله التوازن يساوي الطلب الإجمالي (الطلب الإستهلاكى C_m ، والطلب الإستثماري I_m) أو الإنفاق النقدى. أي (كداوى، 58،2005) :-

$$Y_m = C_m + I_m$$

أو

$$Y_m = PY_f$$

ومن المعادلة السابقة فإن مستوى السعر (P) سيقرر بعلاقة الدخل النقدي (Y_m) بالإنتاج (Y_f)، أي:-

$$\frac{Y_m}{Y_f} = P$$

ولعل التغير في النفقات العسكرية سيغير من (Y_m) بينما (Y_f)، لا يتغير لأن الإنتاج لا يستجيب، وبذلك فإنه بالتبعية سيغير من (P) أن:-

$$\frac{\Delta Y_m}{Y_m} = \frac{\Delta P}{P}$$

أما إذا حدث تغير في كل من الطلب والإنتاج (Y_f) نتيجة أثر النفقات العسكرية، وأن هذا التغيير في الإنتاج قد يحصل إثر تغيير في زيادة إنتاجية العمل أو تغيير في عدد السكان، فإن الأثر التضخمي للنفقات العسكرية أما سيتلاشى إذا ما كانت الزيادة في الإنتاج تساوي الزيادة في الطلب أو ستكون حدته ضعيفة لأنه في هذه الحالة لن تساوي المرونة صفراً وإنما رقماً موجباً يزيد على الصفر ويقل عن الواحد (Kurihara, 1969,39).

ويتضح مما سبق بأن أثر النفقات العسكرية في الطلب الكلي أو العرض الكلي، فمن جهة الطلب، فإنه يسهم في تسريع نمو الطلب الكلي الذي يؤثر بأتجاه زيادة التضخم. ويظهر تأثير النفقات العسكرية في جهة الطلب بصورةٍ أكبر ولا سيما في البلدان ذات الطاقة الإتسيعابية للجانب العسكري. والتي يشكل فيها منتسبو الجيش والأمن الداخلي نسبة ملحوظة من السكان فستشكل الرواتب والأجور حصة نسبية ملحوظة وإن متسلميها هم عادةً من ذوي الدخول المنخفضة الذين يتصفون بأرتفاع ميلهم الحدي للأستهلاك، مما يدل على أن أكثر هذه الدخول ستتجه الى السوق لزيادة الطلب فيه. وهكذا فإن هذه النفقات سيخلق دخولاً وقدرة شرائية لدى المواطنين دون أن يسهم في خلق سلع وخدمات إضافية لأن سلعة الدفاع التي هي نتاج النفقات العسكرية لا تجد طريقها الى السوق ولا يتحدد لها السعر.

أما من جهة العرض، فإن النفقات العسكرية الزائدة ربما يسهم في زيادة المستوى العام للأسعار إذا ما رافقه مرونات عرض أو قيود طاقة في الصناعة العسكرية ذات القاعدة الضيقة.(Capra,1981,21-31). ينعكس أثر النفقات العسكرية في جانب العرض في المستوى العام للأسعار بصورةٍ مشابهة في أثره لهزات العرض التي تحدث على أثر أرتفاع أسعار المواد الأولية أو الطاقة. وعندما يسود التصور بأن النفقات العسكرية يتعلق بمسائل تخص الأمن القومي ويجب عدم المساس بها سيدفع ذلك الى إهمال إعتبارات الكلفة في إقراره مما يجعله أقل مقاومة لزيادة الأسعار والأجور، فالمستلزمات العسكرية من المجهزين ستتم على الأكثر على أساس الكلفة زائد(Plus Basis)، مما يجعل هذه النفقات أحد أسباب تضخم الكلفة الدافعة .(Looney,1989.50).

هناك في بعض الدول ظاهرة العجز في الموازنة العامة بسبب ضخامة حجم النفقات العسكرية . وهذا العجز من الضروري أن يمول أما بزيادة الضرائب أو بالإقتراض الداخلي أو الإقتراض الخارجي أو الإصدار النقدي الجديد. ففي حالة اللجوء إلى الأقتراض الداخلي والذي يأتي أكثره من المصارف، أي أنه سيتخذ صورة تدفقات نقدية كبيرة ومن ثم زيادة عرض النقد والكتلة النقدية المتداولة، ونتيجة سرعة تداول النقود سيزداد الأمر سوءاً، إذ أن إنفاق عسكري بوحدة نقدية واحدة يؤدي إلى زيادة عرض النقد بأربع وحدات(كداوي، 2005، 59).(Burkhead,1955,23). فضلاً عن ذلك فإن الحاجة إلى تمويل أعباء دفاعية تحفز البلدان إلى إرخاء سياستها المالية والنقدية الشديدة وتحريرها، و هذا ما دفع الكثير من البلدان إلى اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد.

ومن المعروف أنه كلما كان العجز في الموزانة العامة للدولة كبيراً، وكلما كانت النسبة الكبرى منه تغطى من خلال المصادر التضخمية كان تأثير ذلك على دفع الأسعار بأتجاه الأرتفاع ملموساً ومحسوساً (زكي، 1981، 76). وإذا إفترضنا بأن الدولة لجأت الى الضرائب لأجل تمويل النفقات العسكرية لاشك بأن الضغوط التضخمية ستظهر لكنها أقل حدة من التمويل بالعجز، لأن هكذا إنفاق له أثر مولد للدخل يكثف من ضغوطات الطلب (القاضي، 2014، 155-174). فالإنفاق على السلع والخدمات يضاف مباشرةً إلى قيمة الناتج القومي الإجمالي، أي أنه يدخل الناتج القومي في الجولة الأولى، بينما جباية الضرائب لا يدخل لغاية الجولة الثانية . ونستنتج مما سبق بأن لطريقة تمويل الإنفاق دور حاسم في تحديد مسارات تأثير هذا الإنفاق على التضخم ولا سيما لناحية علاقتها بعرض النقد.(كداوي، 2005، 60).

المبحث الثالث

تحليل أثر النفقات العسكرية في التوجهات الأقتصادية في العراق.

لأجل توضيح أثر النفقات العسكري في بعض المجلات الإقتصادية والإجتماعية في العراق نقسم هذا المبحث الى المطالب التالية:-

المطلب الأول:- النفقات العسكرية والموارد البشرية في العراق.

من الطبيعي أن توجه النفقات العسكرية لغرض زيادة القوات المسلحة وشراء المعدات والمستلزمات للقطاع العسكري ومن أهم هذه المتطلبات هو العنصر البشري، وقد إزدادت هذا العنصر بشكل ملحوظ في العراق وبخاصةً بعد سقوط النظام البعثي بدواعي الدفاع والأمن والتي كان ضرورياً.

بعد إنهيار النظام السابق في سنة 2003 ، أصبح حاكم العراق المدني هو ((بول بريمر)) الأمريكي والذي عينه الأمريكان على العراق، حيث أصدر أمراً بحل الجيش العراقي الذي كان عدده أكثر من (400000) جندي والمؤسسات التابعة له فضلاً عن حل الأجهزة الأمنية بكافة مؤسساتها.(www.Marefa.com). وقد أدى هذه الإجراءات الى إنهيار الوضع الأمني وإنتشار الفوضى في العراق، مما تطلب الوضع إعادة تشكيل الجيش العراقي على صورةٍ جديدة بتأريخ 23 /7/ 2003 والذي كان يتكون من (17) فرقة عسكرية بالإضافة الى القوات البحرية والجوية. وقد بلغ عدد أفراد القوات المسلحة من قطاعي الدفاع والأمن (675000) شخص سنة 2004(www.almostaqbal.com)، ثم إزداد هذا العدد الى (1060000) شخص سنة 2011(جعفر ومحمد،2011،،34). وإستمر في الزيادة حتى وصل الى (1435000) شخص سنة 2012(www.spiri.com). ووصل هذا العدد الى (1756000) لسنة 2015 (www.mod.mil.iq) مما يشير الى ظهور نفقات عسكرية غير ملائمة مع طبيعة هذه المرحلة، إذ بلغ سنة 2004 نحو (2000005) مليون دينار، ثم إزداد هذا المبلغ ليصل الى(3072057) مليون دينار سنة 2005 ثم إزداد ووصل الى (12958148) مليون دينار سنة 2012 وذلك لأجل تعزيز الدفاع والأمن والإستقرار وبناء القدرات الدفاعية والأمنية بسبب نقل الملف الأمني من القوات الأمريكية الى القوات الوطنية العراقية والحاجة الى تسليح المؤسسات الأمنية بالعدة والعدد لأهداف الأمن ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية . وإستمر نفقات الأمن والدفاع في الزيادة حتى وصلت الى (23833095) مليون دينار سنة 2015 بسبب إنهيار الوضع الدفاعي والأمني في أغلب مناطق العراق بسبب ظهور تنظيم داعش وسيطرته على ثلث مساحة العراق ومواجهة هذا الخطر من خلال تعبئة القوات المسلحة وتشكيل جيش من الحشد الشعبي وتخصيص مبالغ كبيرة لذلك فضلاً عن إعادة تشكيل الجيش العراقي وتجهيزه بالأسلحة الجديدة والمتطورة.((ينظر الجدول (1))).

أما بالنسبة لمؤشر عبء النفقات العسكرية على الفرد، فقد بلغ نصيب الفرد العراقي من النفقات العسكرية سنة 1999 حوالي (12822) ديناراً مقابل (282595) ديناراً كنصيب من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ (6007664) مليون دينار لتكون الأهمية النسبية للنفقات العسكرية الى متوسط نصيب الفرد(4.54%). ونتيجة إنهيار النظام السابق وما تبعه من عدم إستقرار الأوضاع الأمنية كانت المحصلة الطبيعية زيادة حجم النفقات العسكرية سنة 2004الى (2000005) مليون دينار الذي إنعكس على زيادة نصيب الفرد من النفقات العسكرية الى (73693) دينار أي زادت بنسبة (500.7%) مقارنة بسنة 1999، وواصل إرتفاعه الى (23833095) مليون ديناراً سنة 2015، لتزداد الأهمية النسبية للنفقات العسكرية الى متوسط نصيب الفرد الى (11.61%) بعد أن إزداد

نصيب الفرد من النفقات العسكرية والناتج المحلي الإجمالي الى(648987) ديناراً ، (5588646) ديناراً على التوالي، أي زاد بنسبة أكثر من (800.6%) مرة عن نصيبه من النفقات العسكرية. وقد بلغ متوسط عبء النفقات العسكرية على الفرد العراقي (209624) ديناراً للمدة (1999-2015). (أنظر الجدول رقم 1).

يتضح من التحليل السابق أن الإهتمام بالنفقات العسكرية في العراق وبخاصةً بعد إنهيار النظام السابق في 9 نيسان 2003 أصبح حالة مسيطرة على طبيعة الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، نتيجة تسليح قوات الأمن والدفاع العراقية بالعدة بعدما تم حل الجيش العراقي فضلاً عن القوات الأمنية على يد الحاكم المدني للعراق (بول بريمر) ومن ثم إعادة تكشيل وبناء وهيكلة القوات الأمنية والدفاع ، ومن ثم أحداث سقوط مدينة الموصل والمحافظات الأخرى بيد تنظيم(داعش) وإنهيار الجيش العراقي والقوات الأمنية في تلك المدن الواقعة تحت سيطرة داعش، هذا ما دفع السطات في العراق الى توجيه النفقات العسكرية نحو تشكيل الحشد الشعبي وتخصيص مبالغ هائلة لذلك فضلاً عن توجيه هذه النفقات الى برامج محاربة الإرهاب وتردي الأوضاع الأمنية الداخلية وتزايد التدخلات الإقليمية في الشؤون الداخلية للعراق.

الجدول (1)

العبء الإقتصادي للنفقات العسكرية في العراق للمدة (1999 -2015) مليون دينار

البنود/ السنوات	النفقات العسكرية	الناتج المحلي الإجمالي الجاري (GDP)	عدد السكان نسمة	نسبة النفقات العسكرية الى الناتج المحلي الإجمالي %	نصيب الفرد من النفقات العسكرية دينار	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دينار	أهمية النفقات العسكرية الى متوسط نصيب الفرد %
1999	299808	6607664	23382068	4.54	12822	282595	4.54
2000	370839	50823005	24085784	0.73	15397	2110083	0.73
2001	577704	41945138	24813365	1.38	23282	1690425	1.38
2002	718230	41003803	25564835	1.75	28094	1603914	1.75
2003	387383	29586788	26340227	1.31	14707	1123255	1.31
2004	2000005	53235359	27139585	3.76	73693	1961539	3.76
2005	3072057	73533599	27962968	4.18	109862	2629678	4.18
2006	4155794	95587955	28810441	4.35	144246	3317823	4.35
2007	5595421	111455813	29682081	5.02	188512	3754986	5.02
2008	8579115	157026062	30602225	5.46	280343	5131198	5.46
2009	9284542	130643200	32104988	7.11	289193	4069249	7.11
2010	9973299	162064566	32907612	6.15	303070	4924835	6.15
2011	10432268	217327107	33730302	4.80	309285	6443082	4.80
2012	12958148	254225491	34573559	5.10	374799	7353177	5.10
2013	14176812	271091778	35437897	5.23	400047	7649770	5.23
2014	12544568	262841600	36123844	4.77	347266	7276125	4.77
2015	23833095	205234872	36723542	11.61	648987	5588646	11.61

المصدر:-أعد الجدول أعلاه بالأعتماد على :-
البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث ، المجموعة الأحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (1990 - حزيران 2003) ، عدد خاص ، 2003 .
البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (1988 ، 1989 ، 1990 ، 1991 ، 1992 ، 2005 ، 2006 ، 2007) .

المطلب الثاني:- العبء الأقتصادي للنفقات العسكرية على الناتج المحلي الإجمالي.

يتبين لنا من خلال الجدول (1) أن النفقات العسكرية في العراق إحتلت الجزء الأكبر من حجم التخصيصات المالية، مما إنعكس على نسبته الى الناتج المحلي الإجمالي. حيث يشير الجدول السابق أن نسبة النفقات العسكرية سنة 1999 بلغت (4.54%) من الناتج المحلي الإجمالي البالغ (6607664) مليون دينار، لترتفع هذه النسبة كنتيجة طبيعية للزيادة الحاصلة في حجم التخصيصات المالية للقطاع العسكري والأمني عند سنة 2005، إذ بلغ معدل النمو السنوي للنفقات العسكرية (924.67%) لسنة 2005 مقارنة ببداية مدة الدراسة سنة 1999، أي زادت بحوالي أكثر من (9) مرات، بينما بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (1012.85%) للسنة نفسها، أي زادت بحوالي أكثر من (10) مرات. وعلى الرغم من زيادة حجم النفقات العسكرية سنة 2011 إلا أن نسبته الى الناتج المحلي الإجمالي إنخفضت الى (4.8%) مقارنة بسنة 2009 الذي بلغت فيها النسبة حوالي (7.1%) نتيجة للنمو المتسارع للناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المدة وبذلك أخفى النمو الكبير والبارز للنفقات العسكرية.

وإستمرت الزيادة في حجم النفقات العسكرية في سنتي 2012 و 2013 الى (12958148) مليون دينار، (14176812) مليون دينار على التوالي وبلغت النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (5.10%)، (5.23%) على التوالي، أما في سنة 2014 فعلى الرغم من زيادة حجم النفقات العسكري فيها إلا أن نسبته الى الناتج المحلي الإجمالي إنخفضت وبلغت (4.77%) بسبب الزيادة الكبيرة والمتسارعة للناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالزيادة في حجم النفقات العسكرية والتي أدت الى إخفاء هذه الزيادة في النفقات العسكرية.

ولقد إزداد حجم النفقات العسكرية من (12544568) مليون دينار في سنة 2014 الى (23833095) في نهاية الدراسة ، أي زادت بنسبة (89.98%) مقارنة بسنة 2014 وإنعكست ذلك على نسبة النفقات العسكرية الى الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت (11.61%) وتعد هذه النسبة أعلى نسبة وصلت اليها هذا المؤشر خلال المدة موضوع الدراسة.بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة في العراق ومعركة تحرير المناطق التي إحتلتها داعش في العراق وبالتالي تخصيص مبالغ طائلة لتمويل هذا الحرب.

نخلص مما سبق بأن النفقات العسكرية شكل عبئاً إقتصادياً كبيراً على الموازنة العامة في العراق بصورةٍ خاصة وعلى الأقتصاد العراقي بصورة عامة متمثلاً بإستحواذه على الجزء المهم من الناتج المحلي الإجمالي، والتي كانت في الأصل ستنفق على مشروعات البنية التحتية الإقتصادية وزيادة المستوى العام لرفاهية المواطنين وتقديم الخدمات على كافة مستويات المجتمع العراقي، فأصبحت حصتها قليلة أمام حصة النفقات العسكرية. فضلاً عن تأثيره السلبي في مستوى دخول المواطنين و نصيبهم من الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثالث:- تحليل وقياس أثر النفقات العسكرية في التضخم في العراق للمدة (2015-1999).

يتبين من خلال الجانب النظري للبحث أن أثر الإنفاق العسكري على التضخم ينعكس على المتغيرات الأساسية الخمسة الآتية:-

المخطط (1)

علاقة النفقات العسكرية ببعض المتغيرات الإقتصادية

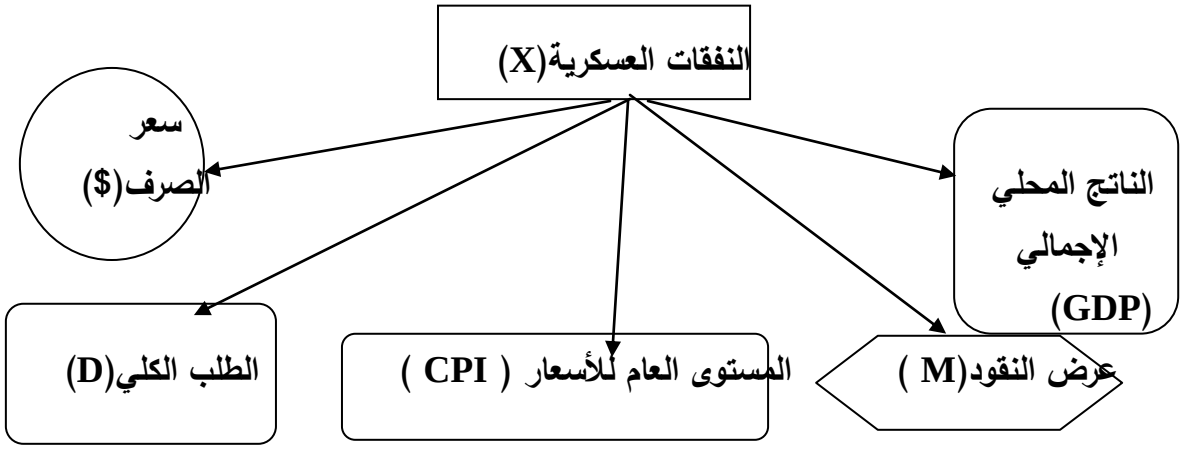

يتضح من خلال المخطط السابق بأن التغيرات في المستوى العام للأسعار التي شهدتها العراق لا تخرج في حقيقتها عن تأثير التفاعل المركب للتوقعات وضغط الطلب والسيولة في السوق.

أولاً:- تقدير الأنموذج القياسي.

لقد قام الباحث بإستخدام أنموذج اللوغاريتمي المزدوج ذو المعادلة الواحدة ويضم الأنموذج المتغير المستقل (النفقات العسكرية) الذي له تأثير على المتغير التابع (المستوى العام للأسعار) للوصول الى أفضل أنموذج بالإستفادة من البرنامج الإحصائي (SPSS)(statistical package the social sciences) أكثر برامج الكومبيوتر شيوعاً والأنموذج المقدر للصيغ أعلاه كالآتي:-

$$LnY= b_0 + b_1LnX + U$$

حيث أن:-

Y = المستوى العام للأسعار

X= النفقات العسكرية

U = المتغير العشوائي

ثانياً:- تحليل نتائج التقدير.

يمكن إيجاد المعادلة التقديرية للمستوى العام للأسعار بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS) وتم تحويل البيانات الى الصيغة اللوغارتيمة المزدوجة(اللورغاتم الطبيعي LN) لكلا المتغيرين وكما هو موضح في الجدول التالي :-

الجدول (2)

تحويل البيانات الى الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة

years	x	y	ln(x)	ln(y)
1999	299808	3565	12.61	8.18
2000	370839	3734	12.82	8.23
2001	577704	4355	13.27	8.38
2002	718230	5197	13.48	8.56
2003	387383	6943	12.87	8.85
2004	2000005	8816	14.51	9.08
2005	3072057	12074	14.94	9.40
2006	4155794	23079	15.24	10.05
2007	5595421	24157	15.54	10.09
2008	8579115	25788	15.96	10.16
2009	9284542	24650	16.04	10.11
2010	9973299	12793	16.12	9.46
2011	10432268	13567	16.16	9.52
2012	12958148	14059	16.38	9.55
2013	14176812	14492	16.47	9.58
2014	12544568	14725	16.34	9.60
2015	23833095	15063	16.99	9.62

وتم التوصل الى المعادلة التقديرية للمستوى العام للأسعار والآتي نتائج البرنامج الاحصائي للعلاقة بين الانفاق العسكري كمتغير مستقل والتضخم كمتغير تابع للبيانات أعلاه (الصيغة اللوغارتمية المزدوجة) وكما يأتي:-

$$Ln(Y)=3.646+0.377\ Ln\ X1$$

$Tb_0 = 3.882$ $Tb_1 = 6.067$ $R^2 = 0.710$ $F = 36.804$

تشير النتائج الإحصائية لإختبار (T) للمعلمات (b_0, b_1) وعند مقارنة قيمة (T) الجدولية البالغة **(2.131)** مع نظيرتها المحتسبة نجد أن (T) المحتسبة أكبر من (T) الجدولية **(3.882)** ، **(6.067)** على التوالي فضلاً عن أن القيمة المعنوية الإحصائية لإختبار(T) والتي تبلغان(0.01) و(0.000) على التوالي والتي تعد هاتين النسبتين أقل من النسبة الجدولية وهي (0.05) وعليه نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل بالفرضية البديلة (H_1) مما يعني معنوية معلمات النموذج.

وبعد إجراء إختبار (F) ومقارنتها مع نظيرتها الجدولية البالغة (4.54) نجد أن المحتسبة البالغة (**36.804**) أكبر من الجدولية وبمستوى معنوية أقل من (1%) مما يعني معنوية النموذج، أي رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1)، وتشير النتائج أن قيمة معامل (R^2) بلغت (0.710) ما يعني أن المتغير المستقل قد فسر بمفرده ما نسبته (71%) أما المتبقي والذي نسبته (29%) فهو عائد الى عوامل أخرى، مؤثرة في الأنموذج، وهذه العوامل خارج نطاق دراسة البحث، وعلى ضوء ذلك يتبين من المعادلة أعلاه أنه هناك علاقة طردية إيجابية بين النفقات العسكرية والتضخم المتمثل ب(المستوى العام للأسعار) ولا شك أن معلمة التضخم المتمثلة ب(b1=**0.377**) تمثل المرونة أي مرونة التضخم للتغير النسبي في النفقات العسكرية، أي بمعى أن زيادة النفقات العسكرية بنسبة(100%) تقود الى زيادة الرقم القياسي للاسعار –على إعتبار ان الرقم القياسي للأسعار ممثل للتضخم – بنسبة (37%) وهذا يمثل الأثر المباشر للنفقات العسكرية على التضخم وينطبق مع منطوق النظرية الإقتصادية وواقع الأقتصاد العراقي. وهذه النتائج تكشف وبشكل جلي أن النفقات العسكرية يسهم بجزء لا يستهان به من التغير في المستوى العام للأسعار.

الجدول (3)

مؤشرات ونتائج النموذج القياسي

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.843	**.710**	.691	.36907

ANOVAb

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.013	1	5.013	**36.804**	**.000**
	Residual	2.043	15	.136		
	Total	7.056	16			

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.646	.939		3.882	.001
	Ln_X	**.377**	**.062**	**.843**	**6.067**	**.000**

الإستنتاجات

نستنتج مما سبق من البحث ما يأتي:-

1- شكل النفقات العسكرية عبئاً إقتصادياً كبيراً على الموازنة العامة في العراق بصورةٍ خاصة وعلى الأقتصاد العراقي بصورة عامة متمثلاً بإستحواذه على الجزء المهم من الناتج المحلي الإجمالي، والتي كانت في الأصل ستنفق على مشروعات البنية التحتية الإقتصادية وزيادة المستوى العام لرفاهية المواطنين وتقديم الخدمات على كافة مستويات المجتمع العراقي، فأصبحت حصتها قليلة أمام حصة النفقات العسكرية. فضلاً عن تأثيره السلبي في مستوى دخول المواطنين و نصيبهم من الناتج المحلي الإجمالي.

2- إن زيادة النفقات العسكرية والأمنية جاء نتيجة إنهيار الوضع الأمني في العراق وبخاصة بعد سنة 2003 وسنة 2014 دخول داعش للأراضي العراقية وإحتلاله للمحافظات، فضلاً عن زيادة عدد أفراد الجيش والأجهزة الأمنية، وشراء الأسلحة والمعدات العسكرية وبناء الترسانة العسكرية، ودفع رواتب العسكريين وأفراد قوات الأمن، بعد أحداث سقوط مدينة الموصل والمحافظات الأخرى بيد تنظيم(داعش) وإنهيار الجيش العراقي والقوات الأمنية في تلك المدن الواقعة تحت سيطرة داعش، هذا ما دفع السطات في العراق الى توجيه النفقات العسكرية نحو تشكيل الحشد الشعبي وتخصيص مبالغ هائلة لذلك فضلاً عن توجيه هذه النفقات الى برامج محاربة الإرهاب وتردي الأوضاع الأمنية.

3- إن زيادة النفقات العسكرية أثر بشكل سلبي على مجالات القطاعات المدنية وأن صفقة السلاح قد خلقت أزمات مالية شديدة للعراق وإلتهمت الفائض الإقتصادي من عائدات النفط والذي كان يمكنه بسهولة إحداث نقلة نوعية في كافة مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

4- يؤثر النفقات العسكرية بشكل إيجابي على المستوى العام للأسعار، أي أنها بزيادتها سيرفع من الأسعار والعكس صحيح، مما يعني أنه يسهم بصورةٍ أو بأخرى وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق ضغوط تضخمية الأمر الذي يتطلب الحد منه إذا ما أريد تخفيف هذه الضغوط.

5- ليس كل تضخم غير مرغوب فعندما يقود النفقات العسكرية الى تضخم سلس فإنه قد يشجع على التشغيل الكامل لممكنات الإنتاج المتواجدة، بمعنى آخر سحب الموارد غير المستغلة الى الإستخدام الإقتصادي مما يجعله يسهم بطريقة غير مباشرة بآثار إيجابية على النمو الإقتصادي.

6- يفرض التضخم في بعض الأوقات إدخار إجباري على المستهلكين، وهذا يحصل عندما يرفع التوسع في النفقات العسكرية الأسعار ويقلل الدخل الحقيقي للمستهلكين، مما يقلل الإستهلاك بالدخول الحقيقية.

7- إن النفقات العسكرية هي إحدى القنوات التي تشارك في تنامي الضغوط التخضمية وإن حجم هذه المشاركة يعتمد بصورةٍ رئيسية على الثقل النسبي لحجم النفقات العسكرية في الناتج المحلي الإجمالي، فهذا الثقل هو الذي يحدد البعد المحوري للعلاقة القائمة بين النفقات العسكرية والمستوى العام للأسعار. فكلما كان هذا الثقل كبيراً، يؤدي التغير الذي يحدث فيه الى إحداث إنعكاسات محسوسة في مختلف أنواع المتغيرات الإقتصادية الكلية ومن ضمنها المستوى العام للأسعار.

8- تسهم النفقات العسكرية بجزء لا يستهان به من التغير في المستوى العام للأسعار، حيث تشيرالنتائج القياسية للعلاقة بين النفقات العسكرية والمستوى العام للأسعار أن قيمة معامل (R^2) بلغت (0.710) ما يعني أن المتغير المستقل (النفقات العسكرية) قد فسر بمفرده ما نسبته (71%) أما المتبقي والذي نسبته

(29%) فهو عائد الى عوامل أخرى، مؤثرة في الأنموذج، وهذه العوامل خارج نطاق الظاهرة موضوع الدراسة.

9- هناك علاقة طردية إيجابية بين النفقات العسكرية والتضخم المتمثل ب(المستوى العام للأسعار) ولا شك أن معلمة التضخم المتمثلة ب(b1=**0.377**) تمثل المرونة أي مرونة التضخم للتغير النسبي في النفقات العسكرية، أي بمعى أن زيادة النفقات العسكرية بنسبة(100%) تقود الى زيادة الرقم القياسي للاسعار – على إعتبار ان الرقم القياسي للأسعار ممثل للتضخم – بنسبة (37%) وهذا يمثل الأثر المباشر للنفقات العسكرية على التضخم وينسجم مع منطوق النظرية الإقتصادية وواقع الأقتصاد العراقي. وهذه النتائج تكشف وبشكل جلي أن النفقات العسكرية يسهم بجزء لا يستهان به من التغير في المستوى العام للأسعار.

التوصيات

أستناداً على الإستنتاجات السابقة نقترح ما يلي:-

1- لا يمكن مواجهة الإرهاب فقط من خلال زيادة النفقات العسكرية والأمنية، إذ من الضروري تحويل جزء من التخصيصات المالية المكرسة للنفقات العسكرية الى مجالات التعليم والصحة ومشاريع البينة التحتية والرعاية الإجتماعية لأنها سوف يحقق أهداف التنمية البشرية.

2- الإبتعاد عن عملية سباق التسلح الذي لا فائدة منه سوي تدمير الوطن وإستنزاف للموارد المالية والبشرية. يجب أن تكون النفقات العسكرية موجهة بشكل تؤمن جيش وطني يدافع عن أمن الدولة ويحمي أبناءه وثرواته ومصالحه ويواجه جميع التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية.

3- زيادة المبالغ المخصصة لأنشطة البحث والتطوير في القطاعات الإقتصادية والخدمية القادرة على تحقيق قيمة إقتصادية مضافة.

4- يعد التضخم شبح مخيف، لأن حدوث التضخم عادةً ما يصاحبها تشوه في قرارات الإستثمار، ولهذا من الضروري أن تنصب الجهود على إحتوائه والتخفيف من آثاره السلبية والقضاء على علله.

5- من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في إستخدام الإيرادات العامة لابد من إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الإقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع.

المصادر باللغة العربية:-

أولاً:- الوثائق والنشرات الرسمية:-

1- البنك الدولي، البيانات، عنوان الموقع الإلكتروني :-
http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG

2- البنك المركزي العراقي وتطور سياسته النقدية والرقابة المصرفية، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2011.

3- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الإقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي، للسنوات (2004، 2005،2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014).

4- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية للسنوات ((2004، 2005،2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014).

5- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البيانات الإقتصادية والإحصائية، عنوان الموقع الإلكتروني:-
http://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=12/31/2004&dtTo=05/25

6- التسلح ونزع السلاح والأمن الدوليين، الكتاب السنوي 2009 (الطبعة العربية)، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي sipri، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

ثانياً:- البحوث والدوريات:-

1- دياب، محمد، جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الإقتصادية، منشورات مجلة الجيش (الدفاع الوطني اللبناني)، العدد(75)، كانون الثاني 2011.

2- زكي، رمزي، الإنفاق العام والإستقرار الإقتصادي في مصر 1970-1979، المعهد القومي للتخطيط، القاهرة، 1981.

3- الفارس، عبدالرزاق، السلاح والخبز، الإنفاق العسكري في الوطن العربي (1970-1990)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

4- كداوي، طلال محمود، الإنفاق العسكري والتضخم (تحليل نظري- تجريبي)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (27)، العدد (79)، 2005.

5- كداوي، طلال محمود، الإنفاق العسكري الإسرائيلي (1965-1990)، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

6- هلال، علي كاظم، الإنفاق العسكري وأثره في التنمية البشرية في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد (20)، 2015.

ثالثاً:- الكتب:-

1- حشيش، عادل أحمد، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة وللنشر، الإسكندرية، 2007.

2- حشيش، عادل أحمد، أساسيات المالية العامة، دار الجامعية الجديدة للنشر، بيروت، 1992.

3- خلف، فليح حسن، المالية العامة، ،ط1،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان ، 2008.

4- دويدار، محمد، مباديء الإقتصاد السياسي، الجزء الرابع (الإقتصاد المالي)، دار الجامعية الجديدة للنشر، الأسكندرية، 2009.
5- ذنيبات، محمد جمال، المالية العامة والتشريع المالي، ط1، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
6- سمحان وآخرون، المالية العامة(من منظرو إسلامي)،ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
7- السويسي، فاطمة، المالية العامة(موازنة- ضرائب)، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005.
8- عبدالله، خبابة، أساسيات في إقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
9- عبدالله، خبابة، الإقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2016.
10- عبدالمجيد، عبدالفتاح عبدالرحمن، إقتصاديات المالية العامة، ط6، كلية التجارة، جامعة المنصورة، القاهرة، 2014.
11- عبدالحميد، عبدالمطلب، إقتصاديات المالية العامة، ،ط1،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة، 2010.
12- علام، أحمد عبدالسميع، المالية العامة(المفاهيم والتحليل الإقتصادي والتطبيق)، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012.
13- القاضي، حسن محمد، الإدارة المالية العامة، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
14- مرسي، فؤاد، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة (147)، الكويت، 1990.
15- ناشد، سوزي عدلي، أساسيات المالية العامة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.
16- الناصر، ناصر عبيد، المالية العامة، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2005.
17- الوادي، عزام، محمود حسين، زكريا أحمد، مباديء المالية العامة،ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
18- الوادي، محمود حسين، مباديء المالية العامة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.

رابعاً:- المصادر باللغة الإنكليزية:-

1- Bagby, weslem ,contemporary International problem USA ,Nelson Hall,1983.
2- Burkhead Jesse ,"The Balanced Budget", Readings in Fiscal Policy, George Allen and Unwin Ltd., London, 1955.
3- Capra, James, R. "The National Defense Budget and its Economic Impact", Quarterly Review, Reserve Bank of New York, Summer 1981.
4- Gerdesmeier, Deiter, Fundamentals of monetary policy in the Euro Area, 1st edition , Quion Institution (Pty)Limited & bookboon.com. ISBN 978-87-403-0508-1. 2013.
5- Looney, Robert, "Impact of Arms Production on Income Distribution and Growth in the Third World", Economic Development and Cultural Change, Vol. 38, No.1, Oct 1989.
6- Looney, R.: "Third World military expenditure and arms production", New York: St. Martin Press,1988.
7- Kurihara, Kenneth K. "Contributions and Limitations of keynsian Theory", Economic Studies Quarterly, Vol. 20, April, 1969.

8- Faure, AP, Central Banking & Monetary Policy: An Introduction, 1st edition ,Quion Institution (Pty)Limited & bookboon.com. ISBN 978-87-403-0605-7. 2013.
9- Wald, Haskell P., "Fiscal Policy, Military Preparadness and Postwar Inflation", Readings in Fiscal Policy, George Allen and Unwin Ltd, London, 1955.

خامساً:- مواقع الإنترنت.

1- http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG
2- http://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=12/31/2004&dtTo=05/25
3- www.Marefa.com
4- www.almostaqbal.com
5- www.spiri.com . 6- www.mod.mil.iq

الملحق (1)

المتغير الأساسي لنموذج التحليل القياسي للعلاقة بين النفقات العسكرية و التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة (1999-2015) مليون دينار

البنود/ السنوات	النفقات العسكرية (X1)	(المتغير المعتمد) المستوى العام للأسعار (Y) (P)
1999	299808	3565
2000	370839	3734
2001	577704	4355
2002	718230	5197
2003	387383	6943
2004	2000005	8816
2005	3072057	12074
2006	4155794	23079
2007	5595421	24157
2008	8579115	25788
2009	9284542	24650
2010	9973299	12793
2011	10432268	13567
2012	12958148	14059
2013	14176812	14492
2014	12544568	14725
2015	23833095	15063

المصدر:- تم إعداد هذا الجدول بالإعتماد على:-

1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الإقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي، للسنوات (2004، 2005،2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014).

2- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية للسنوات ((2004، 2005،2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014).

3- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البيانات الإقتصادية والإحصائية، عنوان الموقع الإلكتروني:-
http://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=12/31/2004&dtTo=05/25

الملحق(2)

توزيع مشاهدات متغيرات النموذج